المقدمة:

انما ما توصلت إليه العملة الاوروبية الموحدة ((اليورو)) باحتلالها مكانة هامة في الوسط المالي العالمي، وهذا ناتج عن مدى تعاون الأوروبيين فيما بينهم متناسبين بذلك كل الأحقاد والمصالح الشخصية فتحقيق مثل هذا الإنجاز الناجح ليس بالأمر السهل، بحيث كانت هناك تضحيات كبيرة من طرف الدول الاوروبية، وذلك من أجل البقاء وكذلك الالتزام بالمبادئ والأسس اللازمة لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية.

ولهذا وصل الامر الى ان الكتل والاندماج هو المثلى لتعزيز مكانتهم ونجاحهم في الوسط الاقتصادي المالي العالمي.

وهذا فان ظهور ((اليورو)) كان ناتج لتكتل أوروبي اقتادي (هذا بدوره كان له تأثير كبير في المعاملات الدولية) وعدى تأثير الوحدة النقدية الأوروبية على مختلف اقتصاديات العالم المعاصر.

ولهذا نجد هناك انعكاسات تداول عملة ((اليورو)) على اقتصاديات أوروبا نفسها ((الدول المنظمة الى منطقة اليورو)) بالإضافة الى اقتصاديات الدول الأوروبية الغير المنظمة الى منطقة اليورو وبالأخص على الاقتصاد البريطاني باعتباره قوة اقتصادية عملاقة وفعاله في الاتحاد الأوروبي.

وبدون ما ننسى الانعكاسات فيما يخص الاقتصاد المنهمين او المسيطر عالميا وخاصة الأمريكي والياباني ولهذا على الدول العربية العمل على إيجاد او وضع تقنيات واستراتيجيات لحل هذه المشاكل التي تواجها ومدى إمكانيات هذه الدول والوصول الى ما وصل اليه الأوروبيين في وضع عملة أوروبية موحدة او على الأقل الوصول الى تكتل اقتصادي عربي.

المبحث الأول: نظرة للعملة اليورو على اقتصاديات الدول العملاقة:

– ظهور اليورو في الساحة العالمية الكبرى ترك بصمات على المعاملات والمبادلات النقدية، حيث وصل الى منافسة العملات العالمية القوية بحيث وجد اليورو يحتل مرتبة مرموقة في الوسط المالي العالمي.

– سبب نجاح العملة الأوروبية الموحدة يرجع الى المصادقة والشفافية في الإجراءات السياسية المتبعة من طرف الدول المتنبهة للنظام النقدي الجديد.

– ظهور آثار وانعكاسات على اقتصاديات الدول الأوروبية المنظمة.

– ظهور آثار وانعكاسات على اقتصاديات الولايات المتحدة الامريكية، واليابان وعلى الاقتصاد البريطاني، هذا يعني ان العملة الأوروبية الموحدة كان لهه أثر سواء إيجابيا او سلبيا على الاقتصاديات المذكورة.

المطلب الأول: انعكاسات اليورو على الاقتصاد للدول الأوروبية المنظمة:

ان التحاليل والدراسات الخاصة باليورو عرفت واظهرت رأيين مختلفين وهما:

– الرأي الأول: بإمكان اليورو خلق ظروف إيجابية داخل الاقتصاد الأوروبي، وذلك بان هذه العملة قوية فيما يخص المبادلات الاقتصادية المالية.

– الرأي الثاني: يرى ان هذه العملة ((اليورو)) لا تحقق الأهداف الاقتصادية ولا فيما المبادلات المالية وعدم تحقيق الرفاهية والازدهار للمواطن الأوروبي ولهذا ترى انه سيكون له آثار سلبية أكثر مما هو إيجابي على مستو اقتصاد أوروبا.

1–الأثر الإيجابية لليورو على الدول الأوروبية المنظمة:

ان خلق العملة الأوروبية الموحدة كان ينتظر منها، تحقيق مجموعة من المزايا الاقتصادية والنقدية تعود بالمنفعة على منطقة اليورو او من بين هذه المزايا والانعكاسات الإيجابية ما يلي:

– لابد على الدول المنظمة الى منطقة اليورو الى العمل الى الاقدام على التعديلات والإصلاحات في إطار الحداثية والتطور، وهذه حتمية للأخذ بالعملة الأوروبية الموحدة.

– تعتبر العملة الأوروبية الموحدة وحدة لتسوية مختلف المعاملات التي تتم داخل منطقة ((اليورو)) والعمل على خلق فرص عمل جديدة في المدى الطويل.

– الغاء مجموعة من النفقات الخاصة بأسعار صرف العملات.

– الغاء مختلف العراقيل المائقة لتنتقل رؤوس الأموال بين دول منطقة اليورو.

– الاستغناء عن ضرورة الاحتفاظ بالاحتياطي الكبير من العملات الصعبة الأخرى خاصة الدولار الأمريكي لتغطية الموارد الخارجية.

– تبيان الشفافية في أسعار الصرف وجعل المؤسسات المنتجة قادرة على تحقيق منافسة تامة، وذلك بفتح الحدود فيما بين دول الأعضاء في منطقة اليورو.

– الغاء مبادلة عملة بلد بعملة بلد آخر داخل منطقة اليورو من طرف الأشخاص الطبعيين او المعنويين لأنه تم تحديد أسعار السلع والخدمات بعملة واحدة وهي اليورو وهذا يؤدي الى زيادة الفترة الشراكة لدى الافراد والمؤسسات لمختلف اشكالها.

– الرفع من درجة توظيف رؤوس الأموال في دول منطقة اليورو، مما يزيد من معدل الاستثمارات.

– زيادة التجارة البنكية لدول منطقة اليورو وتحقيق النفقات المتعلقة بالمعاملات التجارية مما يؤدي الى ازدهار دول منطقة اليورو وذلك ناتج عن استراد السلع من داخل منطقة اليورو بدلا من استيرادها من خارجها، هذا يضمن المنفعة المتبادلة على مستوى الإقليم الأوروبي.[1]

2-الأثر السلبية لليورو على اقتصاد دول منطقة اليورو:

ان أصحاب هذا الراي يرون ان الاخذ بالعملة الأوروبية الموحدة في مختلف المعاملات ينجم عنه أيام سلبية تضر بالاقتصاد الأوروبي وهذه السلبيات متمثلة في:

[1]- قدي عبد المجيد، " مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية «، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر سنة 2003 ص،148

- اليورو لا يسمح بتحقيق المنافسة بين مختلف دول الأعضاء وكذلك عدم اقدام هذه الدول على متابعة الإصلاحات الاقتصادية.[2]

- سبب اصناف وتفاوت نسب النمو في الدول المنظمة وكذلك اختلاف المستوى الاقتصادي يؤدي الى بروز وحدة نقدية أوروبية ضعيفة وبالتالي سوف يواجه البنك المركزي الأوروبي مشاكل كبيرة.

- السعي الى توحيد سوق العمل في دول منطقة اليورو قد يفيد البعض من الدول على حساب البعض الآخر.

- فقدان الدول الأعضاء لسيادتهم الوطنية وحرية الحكومات في اتخاد القرارات والسياسات النقد والمالية وذلك من خلال تدخل البنك المركزي الأوروبي في الشؤون الداخلية لدول الأعضاء بشكل ينتج عنه منازعات بين السلطات المركزية لمنطقة اليورو. مما ينعكس سلبا على الاتحاد الأوروبي وبالتالي على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وبغض التطرز ان كانت هذه الانعكاسات إيجابية او سلبية ومن خلال التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة ((اليورو)) لا تعود على دول الأعضاء بنفس الدرجة من التأثير.

ان هذا الاختلاف السببي في درجة التأثير على الدول المنظمة لمنطقة اليورو معترف به من قبل السلطات المركزية لمنطقة اليورو ويتحلى هذا في وضع آليات لتعويض دول الاعضاء المتضررة من المعاملات الأوروبية.

المطلب الثاني: أثر اليورو على بريطانيا:

ما هو معروف ان عدم انضمام بريطانيا لدول منطقة ((اليورو)) لا ترجع الى عدم قدرتها على تحقيق الشروط والمعايير المطلوبة للانضمام الى الوحدة النقدية الأوروبية او لتحقيق مستواها الاقتصادي بل عل العكس فان الاقتصاد البريطاني يتمتع بإمكانيات جيدة على المسؤول الاقتصادي وكذا المالي اذ ان عدم الانضمام يعود الى أسباب سياسية استراتيجية. غير ان فكرة عدم الانضمام هذه اثارت مجموعة من المخاوف إثر طرح العملة الأوروبية الموحدة، اذ تنبا عدد من المحليين الماليين والمهتمين بظهور عدد من المشاكل والصعوبات التي سوف تقف في وجه الشركات والمؤسسات المتواجدة في إنجلترا وذلك نظر الامكانية فقدان هذه المؤسسات مكانتها

[2]- د لهوم احلام، الشراكة الاجنبية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة بومرداس 2004 ص38

في الأسواق الأوروبية وعدم قدرتها على البقاء في نفس الشركات الأوروبية المتبينة للعملة الأوروبية الموحدة من منطقة

ان الشركات الإنجليزية سوف تكون لها نفقات وتكاليف متعلقة باستبدال عملة مقابل عملة وغيرها من النفقات، على عكس مؤسسات منطقة ((اليورو)) والتي يمكنها تجنب نفقات تحويلات العملات في ظل العملة الأوروبية الموحدة.

بالإضافة الى التخوف من الحركة التي سوف تعرفها حركة رؤوس الأموال سواء التي تدخل الى إنجلترا او الخارجة منها المتنقلة الى دول منطقة ((اليورو)).

كما ان الاستثمارات الأجنبية الاتية من مختلف اقطار العالم خاصة الاستثمارات الكفاءة المتعلقة بالولايات المتحدة الامريكية، اليابان وكندا، سوف تغير وجهتها لتستقر في دول منطقة ((اليورو)) اين ترى انها تتوفر لديها، والظروف الملائمة لخلق استثمارات فعالة، هذا ما ساعد رجال السياسة وأصحاب الاعمال المؤيدين لانضمام بريطانيا لمنطقة ((اليورو)) حيث ان الحزب المحافظين سجل هذا لصالحه و عمل على المناداة بسرعة المحاولة لتبني العملة الأوروبية الموحدة خاصة بعد ان عرفت الدولة الانجليزية بعض المشاكل و الاضرار الناجمة عن عزلتها و بعدها عن منطقة ((اليورو)) بالإضافة الى التوقع بتسجيل انخفاض في معدلات النمو البريطانية مقارنة بدول منطقة ((اليورو)) والذي ينتج عنه عدد من المشاكل و الازمات الاقتصادية الانكماشية خاصة البطالة التي تعرف ارتفاعا متزايدة اذ قدرت ب 400.000 بطال سنويا.[3]

غير ان الحكومة البريطانية لا زالت تسيطر لكي ترى مدة قدرة ((اليورو)) وامكانياته في الساحة المالية بشكل فعال وكفؤ، الا انه تم وضع استراتيجية لانضمام إنجلترا لمنطقة ((اليورو)) من قبل وحدة الاستعداد ((اليورو)) التابعة لوزارة الإنجليزية ، اذ علمت على ضرورة عزم الحكومة للانضمام الى منطقة ((اليورو)) من قبل

هذه الاستعداد ((اليورو)) التابعة لوزارة المالية الإنجليزية اذا عملت على ضرورة عزم الحكومة للانضمام الى ((اليورو)) وذلك بإجراء استفتاء شعبي لتأييد الانضمام الى ((اليورو)) واذا تمت الموافقة للانضمام على السلطات

[3]- جلالي اسماء، الشراكة الاورو متوسطية مع الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، كلية العاوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر 2003 ص، :52

خاصة المالية تحديد فترة الانتقال ب 25 شهرا قبل طرح العملة الاوروبية الموحدة بمختلف اشكالها للتداول في الأسواق و الاستعمال المزدوج لعملة ((اليورو)) وكذا الجنيه الأسترالي يكون لمدة ستة(6)اشهر.

من هذا نستنتج ان الحكومة البريطانية في مرحة استعداد للدخول الة منطقة ((اليورو))، و الامر اللافت هو ان سبب عدم انضمام بريطانيا ((اليورو)) كان على أساس العلاقات الوطيدة و الروابط المتشابهة بين انجلترا و حليفتها الولايات المتحدة الامريكية، وإن لم تكن هذه الاخيرة عملت ما بوسعها لعدم اكتمال الوحدة النقدية الأوروبية غير ان وجهة النظر هذه أو تلك الاتهامات الموجهة لـــusa ليس هناك أي دليل او اثبات لتبيان صحة وجه النظر هاته، غير ان المعلومات الأخيرة تعمل على اظهار خطوات الاقتصاد البريطاني للانضمام الى منطقة ((اليورو)).

المطلب الثالث: انعكاسات اليورو على الولايات المتحدة الامريكية USA:

من التنبؤات مع بداية التعامل بالعملة الاوربية الموحدة يظهر ان اليورو سوف نجده لوحدة نقدية أساسية في عالم العملات المالية فذلك بسريان العمل لتحول الى عملة هامة للتجارة الدولية والاستثمارات والاحتياطات في نفس نطاق العملة الامريكية وهي الدولار الأمريكي، بالإضافة الى امتداد آثار ((اليورو)) على مدفوعات وتدفقات رؤوس الأموال من داخل وخارج اوروبا اذ ينافس ((الدولار الأمريكي)) الامر الذي من شانه ان يدفعها الى التساؤل على مدى طبيعة ونوع العلاقة الكائنة ما بين الدولار الأمريكي واليورو.[4]

1–موقف الولايا المتحدة من عملة اليورو:

من خلال عدد من الخطابات الرسمية و الندوات الصحفية لأصحاب المقام الرفيع في الإدارة الامريكية (الذي تتبناه الإدارة الامريكية) تم توجيه حملة من الاشعاعات و الحواضن للأوروبيين و اظهار احاسيس التهاني و النجاح الوحدة الاقتصادية و النقدية الأوربية مع إمكانية تحقيق عملة اوربية قوية في ظل سلسلة التطورات الحديثة، غير ان هذا الموقف المخادع إن صح التعبير للولايات المتحدة الامريكية، ما هو دليل على احتقار العملة الأوربية الموحدة و ذلك باعتبار ((اليورو)) عملة ضعيفة ظهرت الى مع الأخذ بفكرة ان الاقتصاد الأمريكي اكبر استثمار. اذ يعتبر قوة اقتصادية كبيرة.

---

[4]- أحمد باشي "، الأثار المحتملة لاتفاق الشراكة الأوروبية على الا قتصاد الجزائري ، مجلة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الجزائر 2004، ص، : ص 21، 22

هذا ما أدى بالأوربيين الى الشك في مدى مصادقة الموقف الأمريكي وذلك في ظل المقالات والتحارير التي نشرتها وسائل الاعلام العالمية وخصوصا الامريكية بمختلف اشكالها والساعية في مجملها الى غياب الثقة وعدم التأكد من إمكانية نجاح هذه الوحدة النقدية الأوروبية من منطق ان الدول الأوروبية ليست في مستوى خلق عملة أوروبية موحدة، فذلك راجع لعدم قدرة على الاستجابة على مختلف المقاييس او المعايير المطلوبة توفرها لطرح عملية موحدة. هذا ما ينجم عنه اضرار اثار سلبية لا تخدم الاقتصاد الأوروبي اجمالا، وهذا من وجهة نظر مختلفة فئات المجتمع الأمريكي، كما عملت السلطات الامريكية على ابراز نقاط القوة الخاصة بـ ((الدولار الأمريكي)) وذلك استنباط لحجم المعاملات التي تتم بالدولار الامريكي، اذ قدرت نسبة الصادرات العالمية التي تم تسويتها بالدولار ب 50 % مقابل 35 % بعملات دول الاتحاد الأوربي.

إضافة الى القروض المصرفية التي تقدم اغلبيتها بـ ((الدولار الأمريكي)) اذ تصل الى ¾ من القروض تسدد بـالدولار الأمريكي.

أيضا في إطار تبيان قوة الدولار الامريكي فان أكثر من 60% من احتياط العملات الاوربية الصعبة في العالم هي بالدولار الأمريكي، بالإضافة الة المساهمة في التجارة الدولية بالدولار الأمريكي تقدر ب 17% في حيث ان ((اليورو)) قدرت بحولي 19%. غير ان بعض النظر عن عدم وضوح موقف usa المتعلق بالعملة الاوربية الموحدة وكذلك تهميشها.

إلا ان المحللين الماليين والمهتمين بهذا المجال لاحظوا انه سوف يكون ((اليورو)) آثار وانعكاسات على مكانة وسيطرة الاقتصاد الأمريكي، وحسب قادة منطقة ((اليورو)) يرون ان العملة الأوروبية الموحدة سوف تكون قائمة في نفس حين عملة الولايات المتحدة الامريكية.

2-إمكانية المناسبة بين ((اليورو)) و ((الدولار الأمريكي)):

شهد ((الدولار الأمريكي)) قوة لا مثيل لها من اجراء المكانة التي يحتلها في الوسط المالي والقدرة على المنافسة التسديدة مع عدد من العملات القوية، وهذا يعود الى منتصف القرن الماضي بالضبط بعد نهاية الحرب العامية الثانية وذلك راجع للقوة الاقتصادية و العسكرية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الامريكية، شهدت العقود الماضية منافسة بين ((الدولار الأمريكي)) و المارك الألماني و لين الياباني، هذا ما أدى الى وصول نظام نقدي

دولي ثلاثي الأقطاب، غير ان الدولار الأمريكي بقي مسيطرا و أخد حصة الأسد في المعاملات و الصفات الدولية الهامة.

غير ان النجاحات الاقتصادية التي شهدتها السنوات الماضية القليلة اكتشفت نظام ثنائي الأقطاب يقوم على((اليورو)) و ((الدولار الأمريكي)) معا، هذا ما ينجم عنه تحولات اقتصادية كبيرة خاصة تلك المتعلقة بالأسواق المالية. فهذا التحول يظهر جليا في حركة التجارة الدولية من وجود صادرات وواردات مهمة محررة ب((اليويو)) باعتباره عملة دولية لتسوية المعاملات عوض العملة الامريكية، هذا ما ينشأ عنه زيادة الطلب خاصة من تلك المناطق التي تعتبر شريكة مع الاتجاه الأوربي النقدي في نظام حجم المعاملات والمبادلات الكبيرة لدول شرف أوربا والدول العربية والافريقية.

ما يمكن ملاحظته هو ان الاستخدام الكثيف ((اليورو)) وكذلك الاعتماد على القروض المحررة ب ((اليورو)) هذا ما يؤثر حتما على ((الدولار الأمريكي)) كعملة لتسوية المعاملات التجارية الدولية.

هذا ما عملت على توضيحه هيئة الخبراء الماليين الاقتصادية بميونخ في المانيا حيث بينت المكانة الهامة التي يحتلها اليورو و ما نجم عنه من آثار على الدولار الأمريكي غير ان هذه الآثار غير واردة على تجارة المراد الخام بالبترول و الطاقة اذ ان اغلبية هذه المواد يتم تسويتها بالاعتماد على الدولار الأمريكي خاصة البترول المعادن ولم تقصر المعاملات الدولية الخاضعة ((اليورو)) على المبادلات التجارية بل تعددت لتشمل حرية الودائع و رؤوس الأموال، اذ سجل ارتفاع في حجم الاستثمارات المالية و الودائع المحررة ((اليورو)) و ذلك راجع للثقة التي نتمتع بها العملة الاوربية الموحدة وهذا على حساب ((الدولار الأمريكي)) اذ سجلت مجموعة من التوقعات و التنبؤات على المعاملات التي سوف يسيطر عليها((اليورو))و((الدولار الأمريكي)). في الساحة العالمية.[5]

اذ يرى البعض انسبة المعاملات المالية سوف تكون مقرة ب 40% لكلا العملتين لهذا من وجهة نظر رئيس معهد الاقتصاديات الدولية بواشنطن.

بالمقابل يرى معهد البحوث في المانيا ان حجم المعادلات ب((اليورو)) سوف تصل الى حدود 30% (مقارنة بمعادلاتها قبل التوحد والتي كانت تقدر ب 14%) وبهذا يتراجع حجم المعاملات ب ((الدولار

[5] -FMI. Research department World economic out look , " Financial turbulence in the world economy A survey by the staff of the IMF World economic and financial surveys , Washington , DC 1999.

الأمريكي)) بنسبة 10%. بالإضافة الى وقفات بعض الاقتصاديين في شركات التحليل المالي التي تشير الى الدولار الأمريكي سوف يحتل مكانة ضمن الأسواق المالية ضمن الأسواق المالية بنسبة 35% و45% وذلك في ظل ظهور ((اليورو)) اذ ان مختلف البنوك المركزية العالمية تحتفظ بعملات مختلفة وخاصة الدولار الأمريكي باعتباره المسيطر في التعاملات التجارية الدولية والمتوقع انه من خلال هذه الاحتياطات والمعاملات التجارية يمكن الدخول الى الأسواق بمختلف اشكالها من اجل تحقيق التوازن للعملات المحلية.[6]

غير ان الواقع ((اليورو)) الجديد يتطلب الاحتفاظ باحتياطات ضخمة من العملة الاوربية الموحدة باعتبار ان دول منطقة ((اليورو)) أكبر مصدر ومستورد عالميا وهذا في ظل التوحد. ما يمكن الإشارة ان هذه المكانة والهيمنة المتوقعة لدول منطقة ((اليورو)) لم تكن متوقعة (واردة) مع بداية نشأة العملة الأوروبية الموحدة ((اليورو)) الا بعد قطع شوط كبير من المعاملات والمبادلات في سياق التعامل بالعملة الاوربية الموحدة ((اليورو)).

المطلب الرابع: أثر اليورو على اليابان:

باعتبار الاقتصاد الياباني ليست له علاقة مباشرة مع الاتحاد الأوربي من جراء قلة المبادلات التجارية والمعاملات المالية فان الاقتصاد الياباني لا يتأثر كل التأثير بالعملة الأوروبية الموحدة على غرار باقي الاقتصاديات العالمية، هذا لا يعني انعدام آثار اليورو على الاقتصاد الياباني اذ نجد مجموعة من الانعكاسات على بعض المجالات كالتجارة، سو الصرف وكذا الشركات اليابانية وسوف نحاول ابراز فيما يلي:

1-أثر العملة الاوربية الموحدة على التجارة اليابانية:

[6] -DIDIER CAHEN L Euro En jeu . Modalistes Les éditions 8 d'organisation paris 1998.

ان الحجم الكبير من السلع الاوربية المتواجدة في السوق اليابانية الذي يعني ارتفاع نسبة صادرات الدول الأوروبية لليابان، هذا ما ينجم عنم مجموع من الآثار تنعكس على التجارة اليابانية بمعنى:

إذا كان (سو الصرف)"اليورو" منخفض فهذا يعني ان تكلفة الصادرات ستكون منخفضة مقارنة مع الصادرات المحررة بعملة سوق ((اليورو)) سترتفع.[7]

على عكس إذا شهد صرف العملة الأوروبية ارتفاعا فهذا يعني ان تكلفة الصادرات الأوروبية الى اليابان هذا ما يضعف قدرة الشراكة لهذه السلع وبالتالي منتوجه للسلع المحلية التي تكون بأقل ثمن من جهة أخرى، باعتبار خلق اقتصادي أوروبي ووحدة نقدية فهذا ينقص من حظوظ صادرات اليابان الى دول منطقة اليورو لجراء الاعتماد المقابل ما بين دول منطقة اليورو فبدلا من تعامل احدى دول الأعضاء فإنها تتعامل وتلبي احتياجاتها من دولة منظمة الاتحاد الأوروبي وهذا مالم يخدم مساع الاقتصاد الياباني.

2-أثر العملة الأوروبية الموحدة على اليابان:

ان إمكانية تدفق او جلب رؤوس الأموال من اليابان الى دول منطقة ((اليورو)) وذلك بعد الوضعية الحسنة التي تعرفها العملة الأوروبية الموحدة اذ ان تحويل كمية كبيرة من الودائع من ((الين الياباني)) الى ((اليورو)) ينجم عنه زيادة عرض العملة اليابانية وفي المتبادل زيادة الطلب على العملة الأوروبية الموحدة من جراء هذا تجد اليابان نفسها مضطرة على الاحتفاظ باحتياطي ((اليورو)) وعلى الرغم من انها لم تكن تحافظ في السابق باي احتياطي من العملات الأوروبية الى كل هذا فان ((الين الياباني)) سوف يسجل انخفاض في سوق صرفه من جراء الطلب المتزايدة على ((اليورو)) على حساب ((الين الياباني)) كما عرف الاقتصاد الياباني وجهة مغايرة نوعا ما نظرا للأحداث المسجلة على المستوى الاسيوي الذي كان له انعكاس على اليابان مما لا يمكنه زيادة الاستثمارات في منطقة ((اليورو)) للاستفادة من الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية.

3-أثر العملة الأوروبية على المؤسسات اليابانية:

[7] -R_nurkse: experience monetary international gene 1954

علمت معظم الشركات اليابانية على فتح فروع لها داخل منطقة ((اليورو)) بفرض تعويم السوق الأوروبي بالمنتجات اليابانية ويسعيها الى تحقيق بعض الأهداف والغايات من جراء الاستثمارات في هذه الدول وفي إطار المركز التي عرفتها الشركات اليابانية التي كانت ترامها حتمية ومهمة جدا.

غير ان هذه المؤسسات تباطأ في خطواتها في خضم الاستثمارات المراد إنجازها في دول منطقة ((اليورو)) وذلك لتخوفها او عدم تأكدها من قدرة هذه الدول على ضمان قوة العملة الأوروبية الموحدة واستمرارية تفاعلياها وتفاوتها حيث أوضحت اليابان انها لا يمكنها وضع الثقة في العملة الأوروبية الموحدة الا بعد التأكد من مستويات نمو دول منطقة ((اليورو)) واستقرارها اقتصاديا وماليا، ويمكن استنتاجه ان المكانة المرموقة التي احتلتها العملة الأوروبية الموحدة كان لها صد عالمي.

المبحث الثاني: مكانة اليورو في اقتصاديات الدول العربية (حالة الجزائر):

ان بروز الوحدة النقدية الأوروبية النقدية كعملة قوية سيكون لها شأن في توطيد العلاقات الاقتصادية السياسية بين البلدان العربية وأعضاء الاتحاد الأوروبي هذا ما اتفقت عليه معظم المحليين الاقتصاديين، اذ زادت تصورات واعتقادات العرب بأن تكون أوروبا مصد تفهم لصالحها ومنبع تعاون معهم مقارنة بين الولايات المتحدة الامريكية، فدول الاتحاد الأوروبي تسعى الى تحقيق الاستقرار في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية العربية لان هذا سوف يكون له انعكاس على الأوضاع الأوروبية، فالدول العربية خاصة دول البحر الأبيض المتوسط تشهد محيط جديد من خلال استخدام اليورو بما في سوف تكون هناك علاقات متبادلة بين البلدان العربية وبلدان الاتحاد الأوروبي في مجال التجارة والتنمية الاقتصادية، وما يمكن الإشارة اليه ان درجة تأثير اليورو على الاقتصاديات العربية تختلف باختلاف الموقع الجغرافي لهذه البلدان. حسب قربها او بعدها عن المجموعة الأوروبية هذا من جهة او من أخرى على أساس المبادلات التجارية التي تجمع بين دول المجموعة وهذه الدول العربية.[8]

وتخص مبادلات التجارية الخارجية العربية بدرجة كبيرة من الاهتمام في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية واليابان بأكثر من 50% من الأسواق التصديرية العربية التي تستقبلها هذه البلدان. في نفس الوقت تعتبر هذه الأخيرة المورد الرئيسي للبلدان العربية حيث تستورد منها 2/3 وارداتها السلعية.

[8] -de la recherche .In ; euro système zone euro et stabilité financière, direction des études Économiques revue de la stabilité financière .

وبالنسبة للجزائر فالواقع الذي لا يمكن تجاهله هي تلك الروابط والعلاقات العميقة الجامعة بيت اقتصاديات دول الاتحاد الأوربي واقتصاد الجزائر حيث تقدر نسبة المبادلات والمعاملات حوالي 65% من التجارة

الخارجية للجزائر متمثلة في الصادرات الجزائرية المعتمدة على النفط ومستحقاته، اما الواردات تشمل الأجهزة والآلات والسلع الغذائية والموارد الإنتاجية.

غير ان هذا التبادل ليس بنفس الأهمية المواطنين اذا ان نسبة المبادلات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي تقدر بـ 65%بينما مبادلات الاتحاد الأوروبي تقتصر فقط على 05% الا أن النسبة الضئيلة سوف ترق الارتفاع في ظل الإصلاحات والاستراتيجيات الجديدة التي تعرفها الجزائر، والهادفة الى خوصصة المؤسسات العمومية و فتح المجال امام الاستثمارات بمختلف اشكالها غير ان ظل ظهور الوحدة النقدية الاوربية و توفير مستوى اقتصادي مزدهر في حجم و نوعية السلع المتداولة لا يسمح للاقتصاد الجزائري بأخذ مكانة ضمن السوق الأوربي لان السلع الجزائرية ليست جديرة بالمنافسة التامة وهذا ما يدفع الى((الاتحاد الأوربي)) الى البحث عن مواد أخرى من منطقة اليورو و الاستغناء عن صادرات الجزائر ، بالإضافة الى ان الصادرات الجزائرية سوف تتأثر بالعملة الاوربية الموحدة سواء هبوطا او صعودا.

-في حالة انخفاض سو صرف اليورو سوف ينخفض تكلفة الواردات الجزائرية باعتبار ان الاتحاد الأوربي المورد الأول للجزائر.

-في حالة ارتفاع الأورو بالنسبة للدولار ستعرف إيرادات الجزائر انخفاضا وذلك باعتبار ان معظم الإيرادات تقتصر على المحروقات والمقومة بعملة الدولار الأمريكي.

كذلك فان العملة الأوروبية الموحدة حيث القطاع البنكي في الجزائر اخطار اسفار صرف العملات وهذا راجع الى التعامل وتسوية المدفوعات بعملة واحدة عوض التعامل بعدة عملات.

كما ان ظهور اليورو بشأن نوعية الاحتياطات الجزائرية وأصبحت الجزائر تمتلك نسبة56%من العملة الأوروبية الموحدة كاحتياطي لها واجمالي الاحتياطي من الدولار الأمريكي بحوالي 44%.

ولهذا فان الاقتصاد الجزائري يعطي الأهمية الكبرى للعملتين اليورو والدولار الأمريكي في نفس الوقت وذلك من خلال نب الاحتياطي المسجلة والمتقاربة.

ومن اهم الانعكاسات الناجمة عن تداول العملة الأوروبية هو سوق الصرف ولهذا فان الجزائر تعمل على مراقبته عمليات سوق الصرف اليورو مقابل الدولار الذي له آثار كبيرة على الاقتصاد الجزائري.[9]

ومن خلال الاحداث التي تعرفها السياحة المالية والذي كان لها تأثير وعلى السوق الجزائرية خاصة تلك المتعلقة بأسعار الصرف فان بعض المحليين الماليين يقترحون إعادة النظر في العلاقة الموجودة بين الدينار الجزائري واليورو والدولار الأمريكي وجعل الدينار الجزائري يرتبط بعملة من العملات وذلك لتجنب الاقتصاد الجزائري من أي هزة او ازمة مالية تعرفها عملة معينة. وذلك عن كريق تنويع العملات والمبادلات مع مختلف دول العالم وجميع المجلات.

[9] - Bernard Hoe Kaman ET Simian dynamo, « the European unions Free trade initiative » World Economy. July 1996.p 398Mediterranean

خاتمة الفصل:

بعد سردنا هذا الذي حاولنا فيه تسليط الضوء على مخلفات وبصمات العملة الاوروبية الموحدة أثر تواجدها المعاملات المالية تبين لنا ان هذا الحدث الجديد جنب اوروبا الكثير من النفقات المالية المتعلقة بتذبذبات اسعار صرف العملات التي كانت قائمة وقت انفراد وتفرق الدول الأوروبية.

بالإضافة الى ان الاورو ترك عدد اللمسات على الاقتصاديات العملاقة والمهيئة على التعامل الدولي كالاقتصاد الامريكي مثلا اذ وجد الاورو في نفس دائرة الدولار الامريكي وهذا ما لا يخدم هذا الخير، كذلك نجد الاقتصاد الياباني والانجليزي الذي مس هو الاخير حيث عرفت معاملات دول منطقة اليورو توسعا على حساب هذين الاخيرين.

فهذه المكانة التي احتلها العملة الاوربية الموحدة الا تشجع وتحفز العرب على التفكير في اعادة النظر في كيانها الاقتصادي في إطار ما يتماشى مع اقتصاديات دول منطقة اليورو وغيرها من الدول المسيطرة.

هذا ما دفعنا للبحث في هذا الصدد فوجدنا ان العرب بعيدين كل البعد عن ما يسمى بالوحدة وذلك من جراء تمسك كل دولة بمصالحها الشخصية وعدم قدرتها على الاستغناء على بعض المزايا التي تتمتع بها.

المقدمة:

لا شك أن التجارة الدولية في محورها هي مجموعة من التعاملات المتبادلة من الصادرات والواردات بين أطراف متعددة وتحكم تلك التعاملات قواعد وشروط تنص عليها العقود المبرمة بين تلك الأطراف تشمل تحديد الأسعار ومواعيد الشحن وشروط التسليم.

ولكي تكتمل المنظومة التجارية وتصبح جميع الأطراف في حالة اطمئنان لتلك التعاملات كان لابد من وجود جهة رسمية تنظم تلك التعاملات وتراقب العقود بين الجهات التجارية والالتزامات المنصوص عليها والرجوع اليها في حالة المنازعات والقضايا التجارية التي قد تحدث لسبب من الأسباب. كما كان لازما للجهة المختصة الأشراف على وضع قواعد خاصة يلتزم بها جميع الأطراف المنظمة. التجارة العالمية (WTO) هي المنظمة الدولية العالمية الوحيدة التي تتعامل مع قواعد التجارة بين الدول.

المبحث الأول: المفاهيم الجوهرية للمنظمة العالمية للتجارة

بدأت فكرة إنشاء المنظمة بعد سلسلة طويلة من المراحل يرجع تاريخها الى عام 1937 عندما بدأت مجموعة من الافكار تتبلور بهدف تحرير التجارة السلعية والخدمية بين دول العالم ومن هنا ولدت اتفاقية الجات والمعروفة بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة حيث تستخدم الحكومات المنظمة بهدف وضع القواعد التي تحكم التجارة الدولية ومراجعتها وتنفيذها. بدأت المنظمة عملياتها بصورة رسمية في 1 يناير من عام 1995 وفقًا لاتفاقية مراكش، وبذلك حلت محل اتفاقية جات التي أبرمت في عام 1948. منظمة التجارة العالمية هي أكبر منظمة اقتصادية دولية في العالم كما عرفها اتفاق مراكش المنشئ للمنظمة العالمية للتجارة مادته الأولى والثامنة على أنها اتفاقية تدعى المنظمة العالمية للتجارة، وتتمتع بالشخصية القانونية ويتمتع أعضاؤها بالأهلية القانونية الضرورية لممارسة في وظائفهم.

المطلب الأول: مفهوم ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة

التعرف الأول: منظمة التجارة العالمية هي منظمة عالمية مقرها مدينة جينف في سويسرا، مهمتها الأساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من اليسر والحرية وهي المنظمة الوحيدة المختصة بالقوانين الدولية المعنية بالتجارة ما بين الأمم. تضم منظمة التجارة العالمية 152 عضو من دول العالم كما تعتبر أكبر منظمة اقتصادية دولية في العالم، تمثل ما يزيد عن 98% من التجارة العالمية والناتج المحلي التجاري العالمي

التعريف الثاني: إن المنظمة التجارة العالمية هي المنظمة العالمية الوحيدة المختصة بالقوانين الدولة المعنية بالتجارة بين الامم وان مهمة المنظمة الاساسية هي ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من السلاسة والسير والحرية. فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكانية التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تلمة الصنع

ومكوناتها وموادها الخام وبخدمات إنتاجها. وبذلك ضمن كل من المنتجين والمصدرين ان الاسواق الخارجية ستضل مفتوحة دائما لهم.

مبادئ منظمة التجارة العالمية:

- تجارة بدون تمييز
- تشجيع المنافسة العادلة
- تشجيع التنمية والإصلاح الاقتصادي.
- الشفافية.

المطلب الثاني: مهام المنظمة العالمية للتجارة

وتتمثل مهام منظمة التجارة العالمية فيما يلي:

1. تسهيل إدارة وتطبيق الاتفاقيات التجارية التي نتجت عن جولة أوروجواي.
2. توفير منتدى أو محفل للمزيد من المفاوضات بين الدول الأعضاء.
3. الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية.
4. المراجعات الدورية للسياسات التجارية للدول الأعضاء.
5. التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يتعلق بالاقتصاد الدول.
6. التفتيش في الدول كافة، ضمانا لحرية التجارة ومحاربة أي سياسات حمائية.

7. لإشراف على تنفيذ القوانين، الخاصة بالقضايا التجارية، إشرافا أكثر شمولا، مما اضطلعت به الجات: حقوق الملكية الفكرية، الخدمات، الاستثمار.

8. التعهد تنفيذا وادارة، لاتفاقيات التجارة متعددة الأطراف، والتي تنظم العلاقات التجارية بين دول الأعضاء، إضافة الى الاتفاقيات الجماعية الأربعة، الناجمة عن جولة طوكيو، وهي الاتفاقات الملزمة لمن وافق على الانضمام اليها فقط، دون سائر الاعضاء وذلك على عكس اتفاقيات جولة أوروجواي ذات الطبيعة الإلزامية الشاملة.

9. التخطيط لمفاوضات تجارية متعددة الاطراف. ومراجعة سياسات تجارية للدول الاعضاء بصفة دورية.

10. مع صندوق الدولي والبنك الدولي، من أجل تحقيق أكبر قدر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.

11. الاشراف على فض المنازعات الدولية في التطبيق نصوص الاتفاقيات التجارية، وتسوية تلك المنازعات، وفق الاسس والمبادئ التي نصت عليها الاتفاقية الخاصة بذلك.

المطلب الثالث: اهداف المنظمة العالمية للتجارة: نظراً لأهمية منظمة التجارة العالمية ودورها الهام في إدارة نظام التجارة الدولية فمن الضروري الإشارة إلى الأهداف التي جاءت من أجلها، والتي ورنات في مواد اتفاقية مراكش المعتمدة في 15-07-1994 والتي دخلت حيز النفاذ القانوني في 01-01-1995.

فقد كان الهدف الأساسي من الجات، هو تحرير التجارة الدولية، وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي، يقوم على اقتصاد الأسواق الحرة والمفتوحة، وبناءاً على هذا فقد كان يفرض على كل دولة تنظم إلى الجات أن تلتزم بالسعي الجاد والمستمر والتدريجي بإزالة كافة الحواجز المفروضة على تجارتها الخارجية تصديراً واستيراداً، كما كان الغرض هو العمل على إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية والاستمرار في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق

هذا الغرض.

وتهدف المنظمة إلى تحرير التجارة الدولية بواسطة إيجاد نظام تجاري دولي يحدد الأطراف معتمد على قوى السوق العرض والطلب من خلال إزالة القيود والعوائق التي تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول معتمدة على مبادئ رئيسية هي:

- تجارة بدون تمييز (شرط المعاملة الوطنية، شرط الدولة الأولى بالرعاية).
- تجارة حرة من خلال التفاوض خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية وفتح الأسواق.
- تعامل تجاري قابل للتوقع (تثبيت الالتزامات والشفافية).

وهناك من يحدد أهداف هذه المنظمة بالنقاط الآتية:

- ✓ إدارة وتطبيق اتفاقات التجارة المتعددة الأسواق والجماعية التي تجسدها المنضمة.
- ✓ الإشراف على السياسات التجارية الوطنية وإصدار ملاحق تجارية تبين مؤشرات التجارة وتوضح السياسات التجارية في الدول الأعضاء.
- ✓ التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة بصنع السياسات الاقتصادية العالمية.

وهكذا فإن الهدف الأساسي لمنظمة التجارة العالمية هو المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسلاسة وبصورة متوقعة وبحرية. وتقوم المنظمة بذلك عن طريق:

- ادارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة.
- التواجد كمنتدى للمفاوضات المتعلقة بالتجارة.

•مراجعة السياسيات القومية المتعلقة بالتجارة.

•معاونة الدول النامية في المواضيع المتعلقة بالسياسات التجارية من خلال المساعدات التكنولوجية وبرامج التدريب.

ويمكن القول بان منظمة التجارة العالمية موكول إليها تحقيق أهداف الجات على ذات المبادئ التي تقوم عليها الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والعمل على تحقيق أهداف أخرى تدور حول الهدف الرئيسي وهو تحرير التجارة الدولية لدعم فعالية النظام التجاري الدولي، وفي هذا الإطار تسعى المنظمة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ❖ خلق وضع تنافس دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد.
- ❖ الإشراف على تنفيذ الاتفاقات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
- ❖ تعظيم الدخل القومي العالمي ورفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات النمو الحقيقي
- ❖ الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية، ويتولى هذه المهمة المجلس العام بالمنظمة.
- ❖ تحقيق التوظف الكامل لموارد العالم وزيادة الإنتاج المتواصل والإنجاز في السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لتلك الموارد مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

المبحث الثاني: هياكل المنظمة العالمية للتجارة وكيفية الانضمام اليها

تملك المنظمة العالمية للتجارة إطار تنظيمي خاص بها يميزها عن باقي المنظمات وهذا حسب آليات عمل يسيرها هيكل تنظيمي متميز، مما يسمح لأي دولة الانضمام إليها وفق شروط تفرضها عليها بإبرام العديد من الاتفاقات وعقد لقاءات ومؤتمرات مختلفة.

المطلب الأول: الهياكل للتنظيمية للمنظمة العالمية للتجارة

يتكون الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة من مستويات عدة كما مبين في الشكل أدناه وهو:

I. المؤتمر الوزاري: يتفرع من المجلس العام جهاز حسم المنازعات وجهاز مراجعة السياسات التجارية.

يمثل السلطة العليا التي تشرف على تنفيذ مهام المنظمة واتخاذ القرارات اللازمة في جميع المسائل التي تتعلق بالاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف ويتألف من ممثلي جميع الدول الأعضاء، وتتبعه الأجهزة الأخرى بالمنظمة، ويتم التصويت فيه من كافة الدول الأعضاء، حيث تتمتع كل دولة عضو بصوت واحد، وتتم اجتماعاته بصفة دورية مرة كل سنتين على الأقل[1].

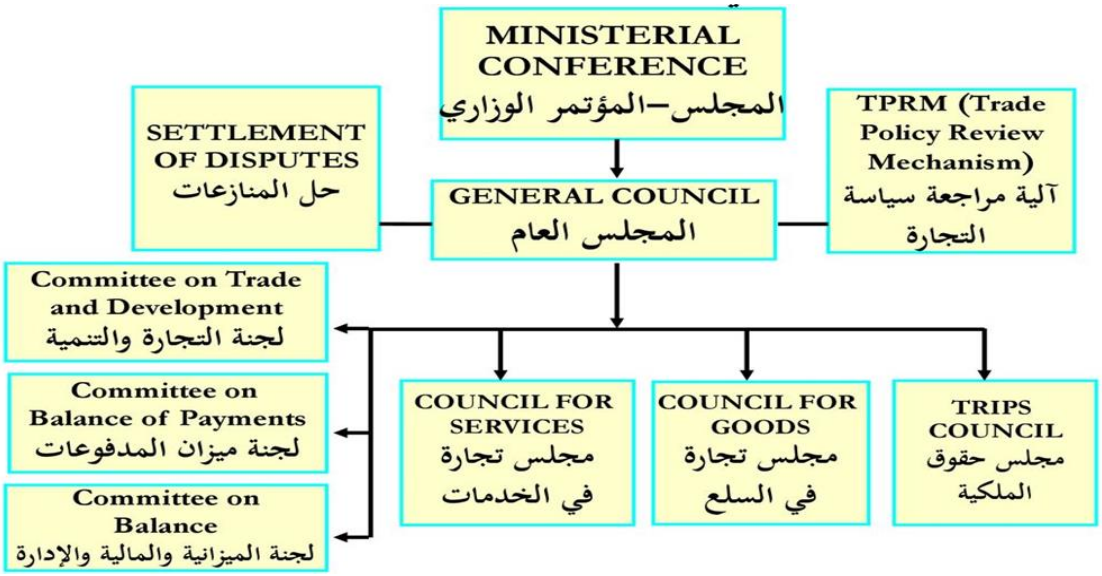

فهو يختص بمقتضى نص المادة (1/4)من الاتفاقية ب:[2]

- المهام الرئيسية للمنظمة، وكل ما يتصل بها من مسائل.

[1] سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الجزائر،2008، ص 21.
[2] إبراهيم أحمد خليفة، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، دار الخلدونية للنشر، الإسكندرية، 2006، ص106.

- سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي ينص عليها أي من الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف.
- تعيين المدير العام الذي يترأس أمانة المنظمة وتحديد سلطاته وواجباته وشروط خدمته وفترة توليه لمنصبه.

II. **المجلس العام: ينبثق منه مجموعة من المجالس النوعية المتخصصة وكذلك أمانة المنظمة.**

يتكون المجلس العام من ممثلي جميع الأعضاء ويجتمع تسع مرات في السنة على الأقل، ويحل محل المجلس الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته. ويشرف بمقتضى نص المادة (2/4)من الاتفاقية على: [1]

- تسوية المنازعات عند النظر في الشكاوى واتخاذ الإجراءات الضرورية لتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء.
- مراجعة السياسات التجارية للدول كل على حدة، استنادا للتقاريرً التي تعدها أمانة منظمة التجارة العالمية.

المجالس النوعية الفرعية التابعة له وهي: [2]

- **مجلس تجارة في السلع**: تشارك في مراقبة والامتثال لقواعد التجارة ومبادئ التنظيم.
- **مجلس تجارة في الخدمات**: يشارك في مراقبة تنفيذ اتفاقيات GAT، والعمل مع الخدمات المالية والخدمات المهنية.

---

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا للاتفاقية الجات، ط 1، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2008، ص60.

[2] أحمد الكواز، النظام الجديد للتجارة العالمية، مجلة جسر التنمية، العدد 36، الكويت،2010، ص4

- **مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية:** يعمل على منع ظهور النزاعات المتعلقة بالبيع العالمي للبضائع وظهور المنتجات المقلدة في هذا السوق.

III. **اللجان الفرعية: هي لجان تتشكل بمعرفة المؤتمر الوزاري.**

نصت المادة (7/4) من الاتفاقية إنشاء عدد من اللجان الفرعية بقرار من المؤتمر الوزاري والتي تتكون من أربعة لجان هي:[1]

1. **لجنة التجارة والبيئة:** تعنى بدراسة تأثير التجارة على البيئة.
2. **لجنة التجارة والتنمية:** تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الأقل نموا.
3. **لجنة القيود المفروضة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات:** وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة لأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.
4. **لجنة الميزانية والمالية والإدارة:** وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة وتقوم هذه اللجان بكافة المهام التي حددتها لها الاتفاقيات الموقع عليها، وخاصة الاتفاقيات المتعددة الأطراف، بالإضافة إلى المهام التي يحددها المجلس العام.

المطلب الثاني: آليات عمل المنظمة العالمية للتجارة

تعتمد المنظمة العالمية للتجارة في تطبيقها لنتائج جولة أوروغواي واتفاقاتها باتخاذ قرارات

(أولا)وفض نزاعات (ثانيا) إلى جانب مراجعة السياسات التجارية (ثالثا).

1. اتخاذ القرارات في المنظمة:

✓ تتخذ القرارات في المنظمة على أساس توافق الآراء.

✓ ويعتبر القرار متخذاً بتوافق الآراء ما لم يعترض عليه بشكل رسمي أي من الأعضاء الحاضرين في جلسة مناقشة القرار.

---

[1] - عمير حمة، أثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي،2008، ص 41.

- ✓ وفي حالة عدم الوصول إلى قرار بتوافق الآراء، يلجأ إلى التصويت. ولكل دولة صوت واحد في اجتماعات كل من المؤتمر الوزاري والمجلس العام للمنظمة، وهنا يتخذ القرار بأغلبية الأصوات.
- ✓ أما بالنسبة للتعديلات على أحكام الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف فتشترط موافقة ثلثي عدد الأصوات. وفي هذا الصدد نرى أنه ليس هناك دولة مجبرة على قبول قرارات معينة.

2. آلية فض المنازعات التجارية:

تهدف آلية فض المنازعات التجارية إلى ضمان التوصل إلى حل إيجابي للنزاع التجاري، حيث تنص وثيقة التفاهم الخاصة بها على إنشاء جهاز لها، لإدارة القواعد والإجراءات وأحكام تسويتها الواردة في الاتفاقيات، يتمتع بسلطة إنشاء الهيئات الخاصة بالتحكيم واعتماد التقارير والتوصيات والترخيص بتعليق التنازلات وغيرها من الالتزامات التي تبرم بموجب الاتفاقات الشاملة. [1]

3. آلية مراجعة السياسات التجارية:

أنشأت م ع ت (OMC) جهازا دائما لمراجعة السياسة التجارية بعد أن كانت آلية مؤقتة في عام 1995 يتولى مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية، ولتحقق أقصى درجة ممكنة من الشفافية، يقدم كل عضو تقارير منتظمة إلى الجهاز تتضمن وصف السياسات والممارسات التجارية ومعلومات إحصائية حديثة استنادا إلى نموذج متفق عليه ويقره الجهاز، ويراعى في هذا الخصوص ظروف الدول النامية والأقل نموا بحيث توفر لها أمانة المنظمة المساعدات الفنية التي تطلبها، كذلك يرسل الجهاز تقارير الأعضاء محل المراجعة مصحوبة بتقارير الأمانة إلى المؤتمر الوزاري للإحاطة والعلم. [2]

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط 1، مجموعة النيل العربي، القاهرة، 2003، ص220

[2] عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق-6-، ص 236.

وتهدف آلية مراجعة السياسات التجارية إلى الإسهام في زيادة التزام جميع الأعضاء بالقواعد والضوابط والتعهدات بموجب الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.

المطلب الثالث: تأثير الإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الجوانب الاقتصادية

أصبحت اليوم التجارة الخارجية تمثل العصب المركزي لاقتصاديات دول العالم، نظرا لما تساهمه في تحقيق التنمية والانتعاش الاقتصادي، فجاءت منظمة التجارة العالمية للقيام بتغيرات جوهرية في الاقتصاد العالمي من خلال إرساء أسس النظام الجديد للتجارة الخارجية، وذلك بتحرير التجارة الخارجية وضمان ورفع كل القيود والحواجز المفروضة عليها، ناهيك عن الدور الفعال التي تلعبه هاته المنظمة على اقتصاديات الدول النامية من خلال تحقيق التكامل الاقتصادي ورفع من معدلات التصدير وضمان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. مزايا الانضمام لمنظمة التجارة العالمية

ان سرعة الانضمام إلى هذه المنظمة سوف يوفر للدولة من خلال الاتفاقيات والتسهيلات المتبادلة بينها وبين باقي الدول الأعضاء مزايا عديدة لها في مواجهة الدول الأخرى خارج إطار المنظمة تشمل:[1]

- حماية السلع والخدمات الوطنية من الإجراءات التعسفية التي قد تفرضها بعض الدول.
- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية وتنمية الصادرات.
- ضمان عدم التمييز ضد الصادرات.
- تهيئة الظروف المناسبة للاستثمارات الجديدة والتوسع الاستثماري.

[1] . بن مسعود عطا الله، أثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2009، ص25

- رفاهة المواطن من خلال تحسين الجودة وانخفاض تكلفة الإنتاج بسبب توفر بدائل عديدة من السلع والخدمات.

2. **الاستثمارات المباشرة ونقل التكنولوجيا:** يعد نقل التكنولوجيا من أهم العناصر التي ترغب الدول النامية في الحصول عليها من خلال العقود التي تبرمها، غير أنه في ميدان الاستثمارات المباشرة فإن دور الشركات المتعددة الجنسية تحول التكنولوجيا على المستوى الدولي وفقا لطريقتين:[1]

أ–الطريقة الداخلية: وذلك عندما تتم عملية التكنولوجيا بين الشركة المتعددة الجنسية باعتبارها الشركة الأم وفروعها المتواجدة في دولة أجنبية.

ب–الطريقة الخارجية: لنقل التكنولوجيا وتتم بين الشركة المتعددة الجنسية وشركة أخرى لا تخضع لرقابتها، ويمكن أن تأخذ شكل الترخيص أو تكون مساهمة معها ولكن بأسهم قليلة أو عن طريق عقود التعاون التقني. وإذا كانت تبدو تلك الفروق واضحة بين دول متقدمة وأخرى في طريق النمو إلا أنها تبدو أكثر غموضا عندما يكون الأمر متعلق بتحالف إستراتيجي بين الدول المتقدمة ذاتها.

- وتفضل الشركات **الطريقة الأولى** بالنسبة للتطورات التكنولوجية الحديثة العهد أو الجديدة لا سيما إذا كان عنصر التكنولوجيا الجديد يدخل ضمن تخصصها الأساسي، في حين يلجأ **للطريقة الثانية** بعد مرور مدة طويلة عن تلك التكنولوجيا.

- كما أن هناك عناصر أخرى ذات ارتباط مباشر بقدرة الشركة ذاتها وطبيعتها القانونية، **فالشركات المتعددة الجنسية** ذات الانتشار الواسع تفضل تحويل التكنولوجيا داخليا عبر فروعها في حين أن الشركات المحدودة الانتشار عالميا تفضل التحويل التكنولوجي عن طرق الإجراءات الخارجية.

[1] CNUCED WORLD INVESTMENT REPPORT. 1999. P 218.

- أن تلك الشركات إنما تختار طريقها عما يحقق لها من فائدة. كما يتأثر دالك الاختيار بخط الإنتاج وطبيعته وعلى سبيل **المثال** فإن الولايات المتحدة الأمريكية تفضل شركاتها المتعددة الجنسية طريقة التحويل التكنولوجي الداخلي ففي سنة 1989 قد حولت نسبة 44 بالمائة في التكنولوجيات الواردة على الصناعات الأولية والصناعات التحويلية للمعادن و97 بالمائة في الصناعات الآلية غير الكهربائية.

غير أنه بالنسبة للدول المتقدمة تتم عملية التحويل من طرف الولايات المتحدة ضمن نفس الإطار في الصناعات التي تتميز بقوة التباين أو التفاضل في الإنتاج أي ذات الكثافة العالية في ميدان البحث والتنمية، وذات الأهمية في براءات الاختراع والأسماء التجارية والعلامات وذات الإستراتيجيات في ترقية الإنتاج.

وعليه فإن ما يلاحظ في هذا المجال لا يقتصر فقط على الشركات المصدرة للتكنولوجيا في اختيار الطريقة بل إن الدول المستقبلة هي الأخرى لها دورها في ذلك، وعلى سبيل المثال فإن دولة مثل سنغافورة يضرب بها المثل في اختيار طريقة التحويل الخارجي للتكنولوجيا في حين أن دولة مثل كوريا كانت تفضل طريقة التحويل الداخلية، كما أن القوانين الداخلية المتعلقة بالملكية الفكرية ذات تأثير هو محل نقاش دائم بين الخبراء.

المبحث الثالث: انضمام الجزائر الى المنظمة العالية للتجارة

في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، و التزامها بما تضمنته اتفاقيات هذه المنظمة من قواعد وأحكام متعلقة بتحرير التجارة الدولية، سينجر عنه عدة آثار وانعكاسات على كل الأصعدة، والانشغال الذي يثير اهتمام المتتبعين لمسار انضمام الجزائر إلى المنظمة، هو ما الذي يمكن أن يضيفه هذا الانضمام إلى تطور ونمو الاقتصاد الوطني للجزائر، وما العقبات التي يمكن أن يضعها في طريقه، فانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ال يعتبر هدفا في حد ذاته، ولكن الغرض الأساسي هو الاستفادة مما تلعبه هذه المنظمة من دور في النمو والتطور الذي

يحققه النظام الاقتصادي العالمي، عليه فإن التساؤل الذي يفرض نفسه هو: ماهي الأثار الناتجة عن انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة على كل المجالات؟

نشأة الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية :GATT ترجع بداية ظهور ونشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى التفاف مندوبي 23 دولة غنية في جنيف عام 1947 وسرعتهم في إجراء مفاوضات جانبية بعيدا عن المفاوضات التي كانت تجرى في شأن ميثاق هافانا وأسفرت هذه المفاوضات الجانبية عن مولد هذه الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة)في 1947 وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ دون تنظيم وقامت بأعمال السكرتارية لجنة الأمم المتحدة ظلت تهتم بشؤون النظام التجاري الدول متعددة الاطراف على مدى ما يقرب من نصف قرن .وقد وصل عدد أعضاء المنضمين GATT حتى الآن 117 دولة. [1]

- تعريفها من الناحية القانونية:

فإن GATT هي معاهدة دولية تنظم التجارة الدولية بين الدول التي أنشأتها كانت حينها 23 دولة عند التوقيع عليها عام ،1947 وبين التي انضمت إليها وصلت إلى 118دولة في أوائل ،1994 التي انتهت بالتوقيع على إنشاء منظمة التجارة العالمية (OMC) بدال منها بمراكش عام 1994 . [2]

- من الناحية الاقتصادية:

فهي اتفاقية متعددة الأطراف لتبادل المزايا التفضيلية بين الدول الأعضاء الناتجة عن تحرير التجارة الدولية هي القيود الجمركية والتي يطلق عليها القيود التعريفية والقيود الكمية.

[1] - عمير حمه، أثر اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلو م الاقتصادية علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ،2008-2009 ص7.

[2] - بلعربي عبد القادر، انضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية رهانات، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، -2020 ،2019 ص .16

المطلب الأول: الخطوات التي قامت بها الجزائر للانضمام للمنضمة العالمية للتجارة .

لم تضع المنظمة معايير محددة أمام الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة بل تحصل هذه الدول على العضوية الكاملة في المنظمة بعد عدة جولات من المفاوضات الثنائية و المتعددة الأطراف بينها و بين الدول الأعضاء.

أولا: شروط وإجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

1. **شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**

تسعى الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ولتحقيق ذلك البد عليها من الالتزام بمجموعة من الشروط أهمها:[1]

- تطبيق جميع الاتفاقيات المنظمة بمجرد الانضمام إليها، بما في ذلك الإجراءات الخاصة و التفصيلية للبلدان النامية و احترام الفترة الانتقالية لهذه البلدان قبول اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة كلها و هي التي تحكم كل من السلع و الخدمات و الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكر
- قبول الاتفاقيات المتعددة الأطراف
- تقديم التزامات محددة في مجال التجارة في السلع)التثبت الجمركي(على أن تكون النسبة مقبولة من طرف جميع الأعضاء في المنظمة
- اتخاذ إجراءات قانونية وتشريعية تكون مقبولة من طرف أعضاء المنظمة العالمية للتجارة – .قبول مجموعة من الالتزامات الخاصة بالخدمات .و على الجزائر الالتزام بتحقيق الحقوق الجمركية و كذلك مراعاة القوانين

[1] - سليم سعداوي - الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة - دار الخلدونية للنشر و التوزيع - الجزائر -ط1 2008

الصادرة من الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية GATT خاصة قانون تحديد قيمة المبادلات التجارية و القيام بإصلاحات في المجال الاقتصادي و ذلك بالاستمرار في إعادة الهيكلة الاقتصادية في جميع الميادين، فاقتصاد السوق هو تنظيم اجتماعي يولي أهمية كبيرة لقوانين السوق و يحرص على تنظيمها. و ذلك بالالتزام بكل الشروط لتحقيق الخوصصة و المتمثلة في تحسين مناخ الاستثمار ، تشجيع القطاع الخاص و تطوير النظام المصرفي و النقدي و اعتماد نظام الجودة و المواصفات العالمية للإنتاج

2. **إجراءات الانضمام :**

كانت الجزائر عضوا مالحظا في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية منذ سنة 1987 تاريخ تقديم الطلب للانضمام، التي باشرت مفاوضاتها للانضمام إلىGATT ، و تم تشكيل مجموعةَ العمل الخاصة بدراسة ملف الانضمام في 07 جوان 1987 ة أسباب ، و تعثرت المفاوضات لعد أهمها الصعوبات و التحولات التي عرفتها الجزائر في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات. و في ختام جولة الأوروغواي- بمراكش في 01 أفريل 1994 - التي كانت من نتائجها ميالد المنظمة العالمية للتجارة. طالبت الجزائر في 30 جانفي 1995 تحويل مجموعة العمل التي تشرف على المفاوضات من GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة التي كانت من نتائج جولة الأوروغواي ـ بمراكش ـ في 01 أفريل .1994 و في سنة 1996 ةَ قدمت الجزائر أول مر وثيقة أساسية تسمى مذكرة حول النظام الاقتصادي و التجاري في الجزائر التي تم إعدادها من طرف اللجنة الوزارية التي يشرف عليها وزير التجارة التي شكلت في 07 نوفمبر1994 و تم المصادقة على مذكرة الانضمام من طرف الحكومة الجزائرية في نهاية شهر ماي سنة ،1996 و هي السنة التي تم فيها تقديم مذكرة الانضمام بصفة رسمية و التي نصت على سبعة محاور في 109 صفحات، وكانت تتمحور حول:

أ. شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية بعد التحول من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق.

ب. تقديم كل القوانين والتشريعات التي تحكم التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة وشرح دقيق للأحكام والإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها

ت. تقديم شرح وتوضيح لتجارة السلع

ث. تقديم وشرح النظام الحالي في مجال تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية .

بعد هذين الإجراءين أي طلب الانضمام وتقديم مذكرة الانضمام باشرت الجزائر المفاوضات مع الدول الأعضاء وهي مفاوضات متعددة الأطراف يتم خلالها طرح مجموعة من الأسئلة الكتابية والشفوية على الجزائر تتمحور حول نظام الأسعار، ميزان المدفوعات، التعريفة الجمركية، الإعانات المقدمة لقطاع الزراعة، الإعفاءات، الإجراءات التعويضية، تنظيمات التصدير، المقاييس الصحية، الإحصائيات و المنشورات المتعلقة بالتجارة الخارجية. و المرحلة الثانية من المفاوضات ثنائية الأطراف يتم التفاوض من أجل تحرير تجارة السلع و الخدمات و التفاوض يتم على أساس كل عضو على حدى.[1] قد قطعت الجزائر منذ أن بدأت المفاوضات سنة 1996 أشواط شاقة من المفاوضات بلغت 11 جولة و أجابت على أكثر من 1640 سؤال و عقد 93 اجتماعا مع 21 دولة ، و انطلقت الجولة الثانية عشر في مارس 2013 ، متعددة الأطراف و تكون متبوعة بسلسلة المفاوضات الثنائية مع 11 بلدا عضوا و بالرغم من ذلك لم يتم الحسم في الملفات المطروحة، و تم تعويض رئيس فوج العمل السفير البلجيكي السيد : " فرانسوا رد " بطلب من الجزائر بالسفير الأرجنتيني السيد : "ألبيرتو ديالوتو DIALOTTO ALBERTO "قصد تسريع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ثانيا: أسباب ودوافع طلب الجزائر لعضوية المنظمة العالمية للتجارة

[1] - مصطفى بن بادة - مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة - محاضرة بجامعة الجزائر03 - 24 فيفري 2014.

هو خيار تختاره الدولة، وذلك الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس إجبار الاقتصادية والسياسية، فطلب الجزائر لعضوية هذه المنظمة كان قناعة منها بأن الانضمام حسب وضعيتها اقتصادها وتطويره على خالف لو بقيت خارجها، خاصة وأن الجزائر إليها قد يتيح لها فرصا أفضل إنعاش شهدت موجة إصلاحات ضخمة من أجل التوجه نحو اقتصاد السوق، وسوف نسلط الضوء على الأسباب والدوافع التي كانت وراء طلبها للانضمام إلى هذه المنظمة[1].

1-إنعاش الاقتصاد الوطني:

مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة قد يترتب عنه ارتفاعٍ ا حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، و في الواردات من الدول الأعضاء، الامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما قد ينتج عنه زيادةٍ ال وبالتالي ارتفاع الاقتصاد الوطني، إذ منافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش يصبح المنتجون المحليون مجبرين على تحسين منتجاتهم من حيث الجودة والتسيير من أجل البقاء الاقتصاد الوطني في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث وتيرة الاستثمارات وتحفيزها، مرتبط بنجاح الإصلاحات

2-تحفيز وتشجيع الاستثمارات:

إن تشجيعٍ الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، وقانون النقد والقرض 90/10 الصادر في سنة 1990 الذي تضمن عدة تحفيزات، امتيازات والإعفاءات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الضريبية، إلى أنه لم

[1] - ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار الطباعة دار المحمدية العامة، الجزائر، .2003، ص 135.

يتم التوصل إلى الهدف المنشود، إذ من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير ا 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001 تم الاستثمار التي بلغ عددها تجسيد 10 % فقط .

وبالإضافة فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، قد يفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة على الجزائر.

3– مسايرة التجارة الدولية:

يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات، الذي يقدم للخارج أكثر من 95 بالمائة والصادرات الجزائرية، ومن جهته يتميز الجاهز الإنتاجي الجزائري بضعفه وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطة والمعدات الإنتاجية التي تستورد في أغلبها وعدم مسايرته للتطورات الحديثة، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج، لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية للحصول على احتياجاتها المختلفة من خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة، والتجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية والجهوية للحصول على مستلزماتها من مختلف المواد والسلع المذكورة، فلا يمكن للجزائر أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إذا أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

4– الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة:

إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها، تعتبر بمثابة دوافع ومحفزات للإنضمام إليها، والجزائر تسعى للإنضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو ومن جهة ثانية بصفتها كدولة نامية، ومن أهم هذه المزايا نذكر منها:

- المعاملة الاستثنائية فإنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يسمح لها بالتمتع بالمعاملة وفق الدولة الأكثر ،رعاية (مبدأ) تعميم المزايا)، في مجال المبادلات التجارية مع : كل الأطراف المتعاقدة دون تمييز، كما يسمح كذلك لبلدنا بالإستفادة من هذه المزايا التي تمنحها الأطراف المتعاقدة، إلى جانب أن صادراتنا تصبح مؤمنة من كل إجراء تعريفي أو غير تعريفي، كان تفرض عليها رسوم تعرقل من استيرادها.

- إن المشاركة في أعمال المنظمة العالمية للتجارة تمكن من التحكم الجيد في ميكانيزمات التجارة الدولية وتمكن من الاستفادة من المساعدات التقنية الضرورية لتنمية صادرتنا.

- لا شك أن البلدان النامية والجزائر من ضمنها ستستفيد من ضبط قواعد السلوك في التجارة الدولية كما أنها ستستفيد من صنع قواعد محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية، فالبلدان التجارية الكبرى هي التي كانت تلجأ إلى الخروج عن تلك القواعد دون رقيب، ولم تعد الأمور بالسهولة التي كانت عليها قبل جولة الأورجواي، كذلك تمنح إطارا للاستشارة وتسوية المنازعات على أساس جماعي قابلة لتصليح ضعف القدرة الاحتياطية والدولية للدول السائرة في طريق النمو

5- البعد الشمولي للمنظمة العالمية للتجارة:

إن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية ليست مقتصرة على الدول الأعضاء بالمنظمة فقط، بل ستشمل جميع دول العالم إيجابا وسلبا وبدرجات مختلفة وللاستفادة من المزايا الخاصة بالأعضاء، فإن العديد من الدول انطلقت في تحضير نفسها للانضمام إلى هذه المنظمة، ما دامت الآثار السلبية موجودة فعالا ، فهناك عدة سلبيات أهمها:

- إجهاض الصناعات الوليدة المفتقرة للجودة بسبب عدم امتلاك التكنولوجيا المتقدمة

- انخفاض حصيلة الضرائب الجمركية سوف يؤدي إلى عجز أكبر في ميزان المدفوعات بالنسبة للدول النامية وبالتالي الدخول أكثر في دوامة الاقتراض والديون والتبعية للخارج.

- ضياع مورد من موارد الدولة جراء التخفيض في نسبة التعريفة الجمركية.

المطلب الثاني: الآثار المنتظرة على ميزان المدفوعات

أولا: الآثار الإيجابية المنتظرة على ميزان المدفوعات:

يعتبر قرار الجزائر القاضي بإنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة واحدا م ن أهم الخطوات الرامية إلى مواكبة التطورات الحاصلة في الإقتصاد العالمي ومن ثم الإندماج فيه ، والبداية كانت بالإنتقال من إقتصاد مغلق إلى إقتصاد السوق هدف خ لق بيئة إقتصادية وتجارية أكثر إنفتاحا وتحررا ، خاصة بعد إدراكها لأهمية هذا الإندماج وما سيجلبه لها من إستثمارات أجنبية إلى السوق الجزائري ، كما سيفتح لها المجال بالمقابل من أجل دخول المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية وهو ما سينعكس إيجابا على كميزان المدفوعات ، إلا أن تحقيق هذا الأثر الإيجابي يبقى مرهونا بقدرة المنتجات الجزائرية على الدخول إلى الأسواق الأجنبية ومن ثمة تمكنها من مواجهة نظيرها من المنتجات الأجنبية المنافسة وكذا قدرتها على الصمود والبقاء من خلال فرض نفسها داخل هذه الأسواق ، والعمل على التأقلم ومواكبة المعايير الدولية التي تعملها هذه الأسواق.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أهمية هذه الجهود المبذولة من طرف الجزائر إلا أنها لم تستطع الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة الأمر الذي يحتم عليها بدل المزيد من الجهد لتحقيق ذلك ، وهذا نجد أن الحديث عن الآثار المنتظرة من هذا الإنضمام على ميزان المدفوعات سواء كان ذلك بالإيجاب أو بالسلب يفرض عليها بالضرورة العمل على تحقيق هذه الآثار الإيجابية من أجل الإستفادة من المزايا والمنح التي توفرها هذه المنظمة للدول ، ولتحقيق ذلك لابد من السعي إلى الرفع من كفاءة وقدرة القطاعات الإقتصادية وتطويرها حتى تتو افق مع المرحلة المقبلة من الإنفتاح والتحرر التي تنتظر الجزائر.

– من المتوقع أن يساهم إنضمام الجزائر إلى المنظمة ال عالمية ل لتجارة في الرفع من نسبة المبادلات ال تجارية الجزائرية مع العالم الخارجي ، خاصة إذا علمنا أن نسبة صادرات الجزائر مع الإتحاد الأوروبي خلال السداسي الأول من سنة 2015 قد وصلت إلى 49.37 % أما الواردات فقد سجلت خلال نفس السنة ما نسبته 73.39 % ، هذه النسب المعتبرة تبين حجم المبادلات التجارية القائمة بين الجزائر والإتحاد الأورو بي والتي يمكن إرجاعها إلى العلاقة التي تجمع الإقتصاد الجزائري اقتصاد الإتحاد الأوروبي والتي عمل إتفاق الشراكة الأورومتوسطية على تقويتها وزيادة الترابط بينهما أن إلا ، ه على الر غم من ذلك تبقى نسب كبيرة ولا تخدم م صالح الإقتصاد الوطني الذي وه في أمس الحاجة إلى تقوية علاقاته مع دول أخرى حتى يستطيع توسيع نطاق مبادلاته ومن ثمة التنويع فيها لضمان إنفتاح أفضل للإقتصاد الجزائري على الإقتصاد العالمي ، وهو ما سيمنحه لها الإنضمام بحيث سيتم وفي إطار المنظمة العالمية للتجارة السماح ل لسلع والمنتجات الوطنية من النفاذ بسهولة الى الأسواق ال عالمية ، وهو ما سيؤدي إلى زيادة الصادرات الجزائرية إلى الخارج ومن ثم تحقيق فوائض في الميزان ال تجاري.

– في حال انضمام الجزائر إلى المنظمة ال عالمية للتجارة فإن ذلك سيضع المنتوج الوطني في مواجهة مباشرة مع المنتجات الأجنبية ، هذا ما سيضعه والمؤسسات المنتجة له أمام حتمية تحسين منتجاتها حتى تستطيع مضاهاة المنتجات الأجنبية التي تتفوق عليها من حيث الجودة والسعر ، كما سيضع المنتج الجزائري أمام حتمية التأقلم والرفع من مستواه حتى يتمكن من الدخول في الأسواق العالمية وفرض نفسه كمنافس قوي أويتم القضاء عليه و ، تجدر الإشارة إلى أن المحروقات تمثل نسبة مرتفعة من الصادرات الجزائرية تصل إلى 93.96 % من إجمالي الصادرات هذا ما سيضع الجزائر أمام تحدي حقيقي للعمل على البدء في تنويع صادرات خارج قطاع المحروقات ، والتي تمثل ما نسبته 6.04 % وهي نسبة ضئيلة يجب على الجزائر الرفع منها لبناء إقتصاد قوي بعيدا عن تغيرات أسعار النفط، وهو ما اسسي هم في ثبات و إستقرار الميزان التجاري على المدى البعيد.

- كذلك من الآ ثار الإيجابية المنتظرة عل ى ميزان المدفوعات تحقيق عوائد مالية معتبرة من جراء إلتزام الجزائر وفي حال إنضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة بإتفاقيات حقوق الملكية الفكرية ، ذلك لأن حرصها على تطبيقها ومحافظتها على المنتجات الأدبية والفكرية بكل أنواعها سيساهم في زيادة نسبة الإختراعات والإبتكارات مما سيشكل ميزة مشجعة وجالبة للمستثمرين الأجانب الذين سيحققون أرباحا ستعود بالا يجاب الى ميزان المدفوعات.

- إن تحرير التجارة العالمية سيساهم في زيادة نمو الإقتصاد العالمي و إقتصاد الدول المتقدمة بصفة خاصة ، وهو ما سينعكس إيجابا سواء على الدول النامية أو السائرة في طريق النمو نتيجة زيادة طلب الدول الصناعية الكبرى على صادرات الدول النامية من المواد الأولية خاصة على صادراتها من المحروقات وهو ما قد يعود بالفائدة على الدول النفطية كالجزائر مثلا والتي يعتبر إقتصدها إقتصادا ريعيا بإمتياز بالنظر الى حجم الصادرات النفطية التي تعتمد عليها لتمويل اقتصادها. [1]

ثانيا: الآثار السلبية المنتظرة على ميزان المدفوعات:

- عند الحديث عن الآثار المنتظرة من إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية ل لتجارة على ميزان المدفوعات نميز بين آثار متوقعة على بنية الصادرات والواردات ، فالصادرات الجزائرية مثلا تتشكل أساسا من المحروقات بنسبة وصلت سنة 2015 إلى 96.93% من إجمالي الصادرات المقدرة ب 13.04 مليار دولار، ولأن صادرات المحروقات لاتشملها عملية التحرير فإنه من المتوقع لا أن تتأثر هذه الصادرات بسياسات وإتفاقيات المنظمة، على الرغم من مطالبة العديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط م ن المنظمة العالمية للتجارة الإهتمام هذا المورد الهام بالنسبة لهم وعدم تج اهله ، أما بالنسبة للواردات فقد سجلت هي الأخرى قيمتها الإجمالية إرتفاعا س نة 2015 قدر ب 13.04 مليار دولار مسجلة بذلك تراجعا قدر ب 9.06 % مقارنة بسنة 2014 ، وعلى الرغم من

1- ناصر دادي عدون وآخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 154.

هذا الإنخفاض المسجل إلا أن فاتورة الإستيراد في الجزائر تبقى مرتفعة هذا ما تسبب في تسجيل عجز في ميزان المدفوعات خلال السداسي الأول من سنة 2015 قدر ب 1.73 مليار دولار .[1]

– وفي حال إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فهذا يعني ال بدء في إزالة التعريفات والرسوم الجمركية على واردات الجزائر الموجهة لأسواق الدول ا لأعضاء في المنظمة وبالمقابل إزالة لكافة الرسوم المفروضة على صادرات هذه الدولة ا لآتية للجزائر ، مما يعني دخول هذه المنتجات إلى الجزائر بأثمان رخيصة وهو ما سيشكل منافسة قوية للمنتوج الوطني الذي سيجد نفسه محاطا بكم هائل من السلع المتن وعة وبأثمان منخفضة ، وهو ما سيؤثر لا محالة على المستهلك الجزائري الذي سيجد نفسه أ مام غزو للأسواق المحلية بالمنتجات الأجنبية والتي سينجذب إليها مما يعني تراجع إقباله على المنتوجات المحلية و إزدهار المنتجات الأجنبية ، ما وهو سيتسبب في إستحواذ هذه الشركات الأجنبية على جزء هام من أسواقنا المحلية وهو الأمر الذي سيهدد بقاء منتوجنا ومن ثمة مؤسساتنا الوطنية وبالتالي إقتصادنا ، ذلك لأنه سيعزز بطريقة مباشرة إعتمادنا في إستهلاكنا وتحقيق إكتفاءنا على الخارج مما سيعزز تبعيتنا للخارج ولن نتمكن فيما بعد من القضاء عليها أو الخروج منها ، ولعل نتائج الشراكة ا لأورومتوسطية التي أبرمتها الجزائر مع الإتحاد الأوروبي خير دليل على ذلك لأنها عمقت ارتباط الاقتصاد الجزائري بالإقتصاد الأوروبي خاصة الفرنسي بحيث وصلت نسبة الواردات فيه إلى49.37% أما الصادرات فقد وصلت نسبته ا إلى 73.39 % سنة 2015. إذن وبمجرد دخول هذا الإتفاق حيز التنفيذ وبدأ الإزالة التدريجية للرسوم والحقوق الجمركية على واردات الصناعة الجزائرية من الإتحاد الأوروبي عرفت هذه الأخيرة تراجعا بحوالي % 53 من مجموع الواردات الجزائرية ، وهي خسارة كبيرة تدفعنا للتساؤل عن الحجم الخسائر المتوقعة حال إنضمام الجزائر إلى هذه المنظمة العالمية للتجارة ، وفتح أسواقها أمام منتجات 162 دولة عضو فيها على إختلاف مستوياتها وهو ما سيمثل تحديا حقيقيا للمنتوج الوطني لفرض نفسة أمام هذه المنافسة المحتملة.

[1] - اطلع بموقع http : // w.w.w.douane.gov.dz.

– من المتوقع أن يتسبب الإلغاء التدريجي للدعم المنصوص عليه في إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة والمقدم من طرف الدول الصناعية المتقدمة إلى المنتجين الزراعيين في زيادة أسعار المنتجات الفلاحية ومن ثمة إرتفاع أسعار الواردات الغذائية للدول النامية والذي سيؤدي إلى حصول عجز في ميزان المدفوعات.

– إن إتفاقيات ونصوص المنظمة العالمية للتجارة ستفتح المجال أمام صادرات الدول النامية للنفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة خاصة تلك التي تتمتع فيها بميزة نسبية ، لكن على الرغم من هذه الميزة التي توفرها هذه الإتفاقيات إلى أن الدول المتقدمة لجأت إلى طرق أخرى لحماية أسواقها ومنتجاتها من صادرات الدول النامية، بحيث نلاحظ أنها على الرغم من تخفيضها للقيود الجمركية على وارداتها تطبيقا لما ورد في نصوص وإتفاقيات المنظمة العلمية للتجارة إلا أنها إستعانت بوسائل أخرى للحماية تمثلت في الحواجز الغير التعريفية والتي من أهمها التقيد الإختياري للصادرات إضافة إلى إجراءات الإغراق والرسوم المكافئة ، وهو ما سينعكس سلبا على صادرات الدول النامية وبالتالي ميزانها التجاري، خاصة إذا علمنا أن أغلب الدول النامية أزالت الحواجز غير الجمركية على وارداتها لتصبح أكثر تحررا في سياساتها الخارجية مقارنة مع الدول المتقدمة وهذا نتيجة تطبيقها لبرامج التكييف المقترحة من صندوق النقد الدولي ، وقد حصلت الدول النامية على التزام من طرف الدول المتقدمة الصناعية بالسعي نحو التحرير التدريجي بإلغاء حصص ال تصدير خلال فترة تتراوح بين 6 و 10 سنوات الأمر الذي يمكن الدول النامية من النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة الصناعية.[1]

ثالثا: إعداد بروتوكول الاتفاق عن الانضمام

عندما تصل المفاوضات إلى نهاية المطاف و مرحلة الإتمام يتم إنجاز وثيقة تقرير فوج العمل بعده، يتم تحرير وثيقة بروتوكول الانضمام و هو الوثيقة الجوهرية المجسدة لروح الاتفاق بحيث إذا تمت المصادقة عليه من قبل هيئات

[1] - بن عيسي شافية، آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير تخصص نفوذ ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 48-50.

الدولة الطالبة الانضمام المخولة بذلك أصبح اتفاقية دولية لها الأفضلية من الناحية الدستورية فتطبق و تدخل ضمن التشريع الوطني و يكون لها الأولوية و الإلزامية، و عند الدول التي يقتضي دستورها مصادقة البرلمان فيتم عرضه على البرلمان ليدرسه و يصادق عليه و ذلك في ظرف 03 أشهر من التوقيع عليه و بعد مرور 30 يوما عن المصادقة عليه تصبح الدولة الراغبة في الانضمام عضو في منظمة التجارة العالمية .هذا من الجانب الوطني أي من جانب الدولة أو الطرف الراغب في الانضمام و وفق تشريعاتها الوطنية لكن من جانب منظمة التجارة العالمية فإن هذا الاتفاق في مرحلة مشروع الاتفاق ، يعرض على المجلس العام و الذي يعتمده و يقدمه إلى المؤتمر الو ازري الذي يجب أن يوافق عليه بأغلبية 2/3 من أعضائه الحاضرين.

تجدر الإشارة إلى أن أثناء انضمام جمهورية فانواتو – و هي دولة جزيرة تقع جنوب المحيط الهادي– إلى منظمة التجارة العالمية، و بعد إتمام التفاوض و الاتفاق و عند عرضه على البرلمان رفض هذا الأخير المصادقة على الاتفاق المتوصل إليه.

ان التكفل بملف انضمام الجزائر تطلب وضع تنظيم خاص يتمثل في إنشاء لجان متخصصة على عدة مستويات منه:[1]

- اللجنة الحكومية المكلفة بمتابعة ومعاينة مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك تحت إشراف ورئاسة الوزير الأول
- الوحدة المركزية (UNITE CENTRALE DE COORDINATION) لتنسيق المفاوضات و التي تتشكل من ممثلي القطاعات و الهيئات المعنية تحت إشراف و مسؤولية وزير التجارة
- الوحدات الوزارية تحت إشراف ومسؤولية الوزراء المعنيين

[1] - بلعربي عبد القادر، " انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية -رهانات-"، أطروحة دكتوراه في الحقوق تخصص القانون الدولي للاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس -مستغانم-، 2019-2020.ص 103.

خاتمة الفصل الخامس

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة (OMC) أحد أهم المنظمات الثلاثة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتي تعنى بالجانب التجاري، وتسعى بالإضافة إلى تحرير التجارة إلى توفير إطار مؤسسي مشترك لإدارة العلاقات التجارية بين أعضائها فيما يخص المسائل المتعلقة بالاتفاقيات والآليات القانونية المرتبطة بها.

تقوم على مبادئ من شأنها تخفيض الرسوم الجمركية, الغاء الحواجز غير التعريفية بالإضافة إلى إزالة التمييز بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

إن انضمام الجزائر كعضو مؤسس لمنظمة التجارة العالمية كان سيجنبها كل هذه الاجراءات المرهقة ويجنب الدراسة الدقيقة للتأكد من مدى توافق و مطابقة النظام التجاري الجزائري والنصوص التي تحكمه مع اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة، بل أكثر من ذلك كان قد يسمح بالانضمام إلى المنظمة بتعهدات أقل التزاما

المراجع باللغة العربية:

- أحمد باشي "، الأثار المحتملة لاتفاق الشراكة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري، مجلة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الجزائر 2004

- أحمد عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية ،2000

- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2003

جامعة الجزائر 2003

- جلالي اسماء، الشراكة الاورو متوسطية مع الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، عبد السلام عرفة، المنظمات الدولية والاقليمية، دار الجماهيرية، ليبيا ،1993

- خلف حسن فليمح، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الميراء، عمان، 2001

- درقال يمينة، دراسة تقلبات اسعار الصرف في المدى القصير، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة تلمسان 2010

- دلهوم احلام، الشراكة الاجنبية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، جامعة بومرداس 2004

- روجيه دوهيم، مدخل الى الاقتصاد ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات, لبنان, 1967

- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008

- سعدوني محمد، تجربة الاتحاد الأوروبي في التكامل الاقتصادي، مدكرة ليسانس، المركز الجامعي بشار، جوان 2004

- سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تلمسان، 2010-2009

- سوريا عبد الكريم جابر العيساوي / التمويل الدولي (مدخل حديث) مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع / النجف 2008

- صندوق النقد الدولي / مرجع ميزان المدفوعات –واشنطن

- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999

- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000

- عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات دار النهضة، مصر، 1987

- محمد عيسى عبد الله ، موسى ابراهيم العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1988

- إبراهيم أحمد خليفة، النظام القانوني لمنظمة التجارة العالمية، دار الخلدونية للنشر، الإسكندرية، 2006.

- أحمد الكواز، النظام الجديد للتجارة العالمية، مجلة جسر التنمية، العدد 36، الكويت،2010.

- بن مسعود عطا الله، أثر المنظمة العالمية للتجارة على تحرير القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية، مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2009.

- رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفقا للاتفاقية الجات، ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2008.

- سليم سعداوي، الجزائر ومنظمة التجارة العالمية معوقات الانضمام وآفاقه، دار الخلدونية، الجزائر،2008.

- عبد الحميد عبد المطلب النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، ط 1، مجموعة النيل العربي، القاهرة، 2003.

- عبد المجيد قدي مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1976

- عدنان زاي أمين / الاقتصاد الدولي الطبعة الاولى دار الفكر دمشق 1996

- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2002

- عمير حمة، أثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أم البواقي،2008.

- عيسى محمد غزالي سياسات أسعار الصرف سلسلة دورية المطبوعات الجامعية الجزائر العدد 23 نوفمبر 2003

- فيلح حسن خلف التمويل الدولي الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان 2004

- قدي عبد المجيد، " مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية » ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر سنة 2003

- مجدي محمد شهاب الوحدة النقدية الاوروبية، دار الجامعة الجديد للنشر ، الطبعة الاولى الاسكندرية مصر1996

- محمد دويدار مبادئ الاقتصاد الدولي دار الجامعة الجديدة ،القاهرة ،مصر2007

- موسى سعيد مطر، ياسر المومني، شقري نوري موسى المالية الدولية دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان, هجير

- عمير حمه، أثر اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلو م الاقتصادية علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ،2008-2009 .

- بلعربي عبد القادر، انضمام الجزائر إلى المنظمة التجارة العالمية رهانات، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق تخصص القانون الدولي للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2020-2019،.

- سليم سعداوي – الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة – دار الخلدونية للنشر و التوزيع – الجزائر .– ط1 2008

- مصطفى بن بادة، " مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة "، محاضرة بجامعة الجزائر03 ، 24 فيفري 2014

- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار الطباعة دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

- بن عيسي شافية، آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في علوم التسيير تخصص نفوذ ومالية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011.

- بلعربي عبد القادر، " انضمام الجزائر الى منظمة التجارة العالمية –رهانات–"، أطروحة دكتوراه في الحقوق تخصص القانون الدولي للاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم–، 2019-2020

المراجع باللغة الفرنسية

- Bernard Hoe Kaman ET Simian dynamo . “ The European unions Free trade initiative World Economy ». July 1996.p 398

- Mediterranean de la recherche .ln ; euro système zone euro et stabilité financière, direction des études Economiques revue de la stabilité financière .

- DIDIER CAHEN L Euro En jeu . Modalistes Les éditions 8 d'organisation paris 1998.

- Dominik salvador.economique.serie schaum.paris. 1982

- FMI. Research department World economic out look Financial turbulence in the world economy A survey by the staff of the IMF World economic and financial surveys , Washington , DC 1999.

- Michel jura. Techniques financier international. Edition dunod.paris 2003 .833-

- R nurkse: experience monetary international gene 1954

المواقع الالكترونية:

- مصطفى بن بادة، محاضرة بعنوان" مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الموقع الرسمي لوزارة التجارة www.commerce.gov.dz

- اطلع بموقع http : // w.w.w.douane.gov.dz.

الفـــهـــرس

الصفحة

الفصل الأول: النظام النقدي الدولي 1-14

الفصل الثاني: ميزان المدفوعات 15-37

الفصل الثالث: سعر الصرف 38-59

الفصل الرابع: العملة الأوروبية الموحدة اليورو واقتصاديات الدول 60-72

الفصل الخامس: المنظمة العالمية للتجارة الدولية 73-100

قائمة المراجع..... 100-105